

Distr.: General
10 December 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون
البند 21 (ب) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة
الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة ستيفاني روميرو فيغا (أوروغواي)

أولاً - مقدمة

- 1 - أجرت اللجنة الثانية مناقشة عامة بشأن البند 21 من جدول الأعمال (انظر A/79/440، الفقرة 2). ويرد سردٌ لوقائع نظر اللجنة في البند الفرعي في المحاضر الموجزة ذات الصلة⁽¹⁾.

ثانياً - النظر في مشروعَي القرارين A/C.2/79/L.36 و A/C.2/79/L.36/Rev.1

- 2 - في الجلسة الحادية والعشرين المعقودة في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، عرض ممثل أوغندا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، مع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة دإط-23/10 المؤرخ 10 أيار/مايو 2024 أيضاً) مشروعَ قرار بعنوان "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية" (A/C.2/79/L.36).

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ثلاثة أجزاء، تحت الرموز التالية: A/79/440 و A/79/440/Add.1 و A/79/440/Add.2.

(1) انظر A/C.2/79/SR.20 و A/C.2/79/SR.21 و A/C.2/79/SR.25.



الرجاء إعادة استعمال الورق



- 3 - وفي الجلسة الخامسة والعشرين المعقودة في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقح بعنوان "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية" (A/C.2/79/L.36/Rev.1)، طرحه مقدمو مشروع القرار A/C.2/79/L.36.
- 4 - وفي الجلسة نفسها، أعلن أمين اللجنة أن إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، والبرتغال، وبولندا، والدانمرك، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا (مملكة -)، واليونان قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.
- 5 - وفي الجلسة نفسها أيضًا، انضمت أوزبكستان، وأيرلندا، وبلجيكا، وبلغاريا، والجبل الأسود، ورومانيا، والسويد، ومالطة إلى مقدمي مشروع القرار.
- 6 - وفي الجلسة الخامسة والعشرين أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/79/L.36/Rev.1 (انظر الفقرة 8).
- 7 - وفي الجلسة نفسها، أدلت ممثلة الاتحاد الأوروبي ببيان بعد اعتماد مشروع القرار.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

8 - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

إن الجمعية العامة،

إن تشييراً إلى إعلان فيينا⁽¹⁾، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024⁽²⁾، والإعلان السياسي للاستعراض الرفيع المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024⁽³⁾،

وإن تؤكد من جديد الهدف الرئيسي من برنامج عمل فيينا المتمثل في العمل بشكل أكثر اتساقاً على تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتصدي للتحديات التي تواجهها بسبب موقعها غير الساحلي النائي وبسبب المعوقات الجغرافية، والإسهام بالتالي في تحسين معدل النمو المستدام والشامل الذي يمكن أن يسهم في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع،

وإن تشييراً إلى قراراتها 239/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 232/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 243/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 233/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 228/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020،

وإن تشييراً أيضاً إلى قرارها 217/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، الذي قررت فيه الجمعية العامة عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في عام 2024، وإلى قراراتها 246/77 المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2022 و 163/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023، اللذين حددا طرائق عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، وإلى قراراتها 329/77 المؤرخ 25 آب/أغسطس 2023 و 315/78 المؤرخ 10 تموز/يوليه 2024 بشأن الطرائق الإضافية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية،

وإن تشييراً كذلك إلى اجتماعي اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، المعقودين في الفترة من 5 إلى 8 شباط/فبراير 2024 وفي 3 حزيران/يونيه 2024، وتحيط علماً مع التقدير بنتائج الاجتماعات الاستعراضية الإقليمية الثلاثة للبلدان النامية غير الساحلية، التي عُقد أحدها في أفريقيا في غابوروني يومي 29 و 30 أيار/مايو 2023، والآخر في أمريكا اللاتينية في أسونسيون يومي 27 و 28 تموز/يوليه 2023، والثالث في أوروبا وآسيا في بانكوك يومي 22 و 23 آب/أغسطس 2023،

وإن تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته

(1) القرار 137/69، المرفق الأول.

(2) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(3) القرار 15/74.

الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقراً وضعفاً هي الأكثر تضرراً من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذاً كاملاً والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل منها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بالألا يترك أحد خلف الركب،

واند تتطلع إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية واعتماد برنامج العمل الجديد لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034،

واند تدرك أهمية تنفيذ برنامج العمل الجديد على المستوى الوطني وتعميمه في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية،

واند تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة تنفيذاً كاملاً بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادية والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

واند تكرر تأكيد التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب، وإذ تعيد تأكيد تسليمها بأن كرامة الإنسان أمر أساسي ورغبتها في أن ترى أهداف التنمية المستدامة وغاياتها تتحقق لما فيه منفعة جميع الأمم والشعوب وشرائح المجتمع كافة، وإذ تجدد التزامها بالسعي إلى الوصول أولاً إلى من هم أشد بعداً عن الركب،

واند تؤكد من جديد قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكّل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

واند تتطلع إلى المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، الذي سيعقد في إشبيلية بإسبانيا في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2025،

واند تؤكد من جديد اتفاق باريس⁽⁴⁾ وبدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ⁽⁵⁾ التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك، حسب الاقتضاء، في أقرب وقت ممكن،

واند ترحب بانعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل يومي 22 و 23 أيلول/سبتمبر 2024 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، حيث اعتمد القرار 1/79 المعنون "ميثاق المستقبل" ومرفقاه،

واند تؤكد من جديد برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً⁽⁶⁾ الذي هو عبارة عن مجموعة جديدة من الالتزامات المجددة والمعززة بين أقل البلدان نمواً والجهات الشريكة لها في التنمية، وهي تشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومات على المستويات كافة، وإذ تسلم بأن العديد من البلدان النامية غير الساحلية تدرج ضمن فئة أقل البلدان نمواً،

واند تؤكد من جديد أيضاً الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبالتحديات الخاصة التي تواجهها في خطة عام 2030 وفي خطة عمل أديس أبابا،

1 - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية⁽⁷⁾؛

2 - **تؤكد من جديد** الالتزام الوارد في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽⁸⁾ بعدم ترك أحد خلف الركب والتعهد باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة وأشد البلدان ضعفاً والوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب؛

3 - **ترحب** بالإعلان السياسي الذي اعتمدته المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد تحت رعاية الجمعية العامة، في نيويورك في 18 و 19 أيلول/سبتمبر 2023⁽⁹⁾، وتحت على اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لضمان تنفيذه بالكامل؛

4 - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية، وتدعو المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، إلى أن تدمج، حسب مقتضى الحال وضمن إطار ولاية كل منها، برنامج العمل الجديد لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034 ضمن برامج عملها وأن تدعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في تنفيذها لبرنامج العمل بطريقة متسقة ومنسقة تنسيقاً جيداً؛

5 - **تؤكد** أنه ينبغي تزويد مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً وللبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بالموارد الكافية للوفاء بولايته من أجل متابعة ورصد وتنفيذ

(4) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/أ-21.

(5) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(6) القرار 258/76، المرفق.

(7) A/79/237.

(8) القرار 1/70.

(9) القرار 1/78، المرفق.

برنامج العمل الجديد في الوقت المناسب وبفعالية، ولتقديم الدعم الفعال إلى البلدان النامية غير الساحلية، وتطلب إلى الأمين العام أن يتناول مسألة تخصيص موارد كافية للمكتب في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025؛

6 - **تطلب** إلى الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى الإسهام بشكل حسن التوقيت في الصندوق الاستئماني لدعم الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثلة السامية لتقديم الدعم في تنفيذ برنامج العمل الجديد ومتابعته ورصده؛

7 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين تقريراً عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثمانين البند الفرعي المعنون "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية" في إطار البند المعنون "مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة".